

Lif Jarinbij
The Mobai Party between Democratization and Liberalization
on the accountability of the two contradictions - The State and the Civic
Society
Study Series on the Israeli Society, Volume No. 4
Center for Strategic Studies/University of Jordan
Amman, Jordan (arab.), 1996

سلسلة دراسات في المجتمع الإسرائيلي

٤

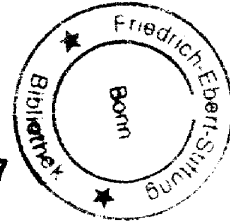
حزب مباي بين التحول الديمقراطي والتحول

الليبرالي:

حول صحة الثنائية المتناقضة - دولة /مجتمع مدني

ليف جرينبرج

A 97 - 02077



الجامعة الاردنية

الكاتب في سطور:

ولد ليف جرينبرج (Lev Grinberg) في الأرجنتين عام ١٩٥٣. ويحمل شهادة الدكتوراة في العلوم الاجتماعية من جامعة تل أبيب. يعمل منذ عام ١٩٩١ محاضراً في جامعة بن غوريون، ومنذ عام ١٩٩٢ محاضراً غير متفرغ في جامعة تل أبيب. وكان قد شغل في السابق مناصب أكاديمية أخرى منها مساعد بحث في معهد جولدا مائير في إسرائيل. له كتب، ومقالات، ومحاضرات، وبحوث عديدة عن الاقتصاد، والسياسة، والمجتمع الإسرائيلي، نشرت باللغات العبرية، والإنجليزية، والإسبانية. وكان أهمها كتاب بعنوان: "Split Corporatism in Israel" الذي نشر عام ١٩٩١، والذي حاز على جائزة بيريتز نفتالي (Peretz Naftali) كأفضل بحث عن الاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي.

وحدة الدراسات الإسرائيلية
مركز الدراسات الاستراتيجية
الجامعة الأردنية
١٩٩٦

جميع الحقوق محفوظة

رقم التصنيف:	٣٢٤،٢
المؤلف ومن هو في حكمه:	ليف جرينبرغ
عنوان المصنف:	حزب مباي بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي
رؤوس الموضوعات:	١- العلوم الاجتماعية ٢- الاحزاب السياسية
رقم الإيداع:	(١٩٩٦/٤/٤٩٣)
بيانات النشر:	عمّان، مركز الدراسات الاستراتيجية
تم إعداد بيانات الفهرسة الأوتية من قبل دائرة المكتبة الوطنية	

المحتويات

١	مدخل
	سوسيولوجيا الفترة الديمقراطية في
٥	حياة الدولة (١٩٤٨-١٩٦٧) ومواضع ضعفها
٩	السياق التاريخي
١٥	الاستراتيجيات المتناقضة لحزب مباي
٢٥	لماذا نجحت عملية التحويل الليبرالي؟
٣١	خلاصة
٣٥	ملاحظات
٣٧	مراجع

تقديم

انطلاقاً من حرص مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية على إجراء الدراسات الموضوعية المتعمقة التي تعرف بالمجتمع الإسرائيلي، وفنائه الاجتماعية المختلفة، وأحزابه السياسية المتعددة، وبناءه الاقتصادية، جاء تأسيس وحدة الدراسات الإسرائيلية في المركز، التي تعمل -على الرغم من حداثة تكوينها- جاهدةً على عقد الندوات ونشر الدراسات والأبحاث والتقارير، بهدف تحقيق الفائدة المرجوة من تأسيسها، ووضع نتائج هذه الجهود في متناول المتخصصين وأصحاب القرار للاستفادة منها والاسترشاد بها.

لقد كانت معظم الدراسات التي أجريت عن إسرائيل والصهيونية واليهود في الماضي، دراسات يسيطر عليها -في الغالب- الخطاب الأيديولوجي السائد، وبالتالي فإنها كانت دراسات غير متخصصة. وقد ساهم هذا في تعميم "حقائق" حول المجتمع الإسرائيلي عمقت من الفجوة العلمية، وأدت -إلى حد كبير- إلى عدم تحديد الرؤى الموضوعية للتعامل مع إسرائيل، وغياب الفهم الحقيقي لآليات حركة المجتمع الإسرائيلي في الجوانب المختلفة. فعدم القبول الشرعي لإسرائيل روج لفرضية أن إسرائيل كيان يفتقد مقومات الوجود، وأنه مصطنع وزائل، وعليه لا ضرورة لدراسته، وربما نتيجة لذلك جاء التركيز غير المتوازن على دراسة علاقة إسرائيل بالعرب من خلال سياستها الخارجية، وبالذات علاقتها "بالقوى الامبريالية"، لأنها تشكل -في الأساس- "رأس حربة للامبريالية" في المنطقة.

مدخل

تجدد المفهوم الهبغلي "المجتمع المدني"، باعتباره حيزاً متميزاً هو رد فعل على تطور الدولة المعاصرة، وذلك إثر عمليات التحول الديمقراطي في الثمانينات، في دول أمريكا اللاتينية أولاً، ثم بعدها في دول الكتلة الشيوعية ثم في دول أفريقيا وآسيا في الوقت الراهن.

يتلخص الافتراض الأساس لهذا الاهتمام المتجدد، في أن تطور المجتمع الديمقراطي هو نتاج تبلور فئات اجتماعية وتنظيمات مستقلة عن الدولة، وهذا شرط لا غنى عنه للانتقال من الأنظمة السلطوية (Authoritarian) حيث الدولة هي العامل المركزي وأساس كل شيء، إلى الديمقراطية على مرحلتين: المرحلة الأولى هي تشكيل هذه الديمقراطية (Installation of democracy) ثم تعزيزها وجعلها متماسكة وتأسيسها، وهما مرحلتان تعتمدان على التطورات المهمة التي تأخذ مجراها في المجموعات والتنظيمات التي لا تخضع لسيطرة الدولة.

تعتبر عملية التحول الليبرالي (البرلة)، التي تحد من قوة الدولة وتمنح حقوقاً للأفراد والمجموعات داخل المجتمع، وعملية التحول الديمقراطي (الدمقرطة) التي تمكن الفئات المنظمة والمتنافسة فيما بينها بحرية من السيطرة على جهاز الدولة، عمليتين متعاظمتين، وعليه فإن المفاهيم التحليلية الأساسية للنظرية الشائعة التي تراهما كذلك هي الدولة من ناحية، والمجتمع المدني الذي يواجهها ويحد من قوتها من ناحية ثانية.

ولقد طرأ مؤخراً بعض التحول في هذه التوجهات، وربما يعود هذا إلى الهزائم المتكررة للعرب، وميل ميزان القوى لصالح إسرائيل، إذ برزت رؤى جديدة محدودة تفهم - وبوعي - مدى ما حققه الإسرائيليون من إنجازات في المجالات كافة.

وفي هذا الإطار، وضمن هذه الرؤى الجديدة، تأتي سلسلة الإصدارات حول المجتمع الإسرائيلي التي تشكل بداية جهد متواضع من مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية لتعريف القارئ العربي المتخصص بطرائق تفكير الإسرائيليين في المجالات كافة، ومحاولة جادة تتجاوز الايديولوجيات لمعرفة كيف ينظر الإسرائيليون إلى مشكلاتهم وقضاياهم المختلفة، وعلاقاتهم مع العالم الخارجي، وبخاصة مع العالم العربي، وما هو الدور الذي يريدونه لأنفسهم في المنطقة، هذا الدور الذي قد تساعدهم معرفته في التأثير على أدوار الآخرين من حولهم أيضاً.

وتأتي هذه السلسلة أيضاً باعتبارها محاولة جادة لتبديد الحيرة عن تساؤل مهم، وهو: ما الذي يريده الإسرائيليون من العرب؟ وذلك بهدف تجاوز التخبط، وفقدان الاتزان، وردود الفعل الآتية غير المدروسة في التعامل مع إسرائيل، وصولاً إلى بلورة رؤى موضوعية علمية تساعد في إيجاد سياسات لا تقلل من المخاطر الخارجية فحسب، بل تسهم أيضاً في تفعيل عوامل النهوض الداخلي.

مركز الدراسات الاستراتيجية

سأقوم هنا بطرح وجهة نظر نقدية تتناول هذه النظرية من ناحيتين:-

١. التشكيك في صحة اعتبار عمليتي التحول الليبرالي والتحول الديمقراطي نقطتين متصلتين بمحور واحد. وفي المقابل، فإن عملية التحول الليبرالي تكون أحياناً استراتيجية بديلة للتحول الديمقراطي تهدف أساساً إلى الحفاظ على السلطة بين الفئة المتنفذة من خلال جذب النخب المرتبطة بالفئات المتمردة وإشراكها في السلطة بدون أن تنتخب (Przworski 1991).

٢. اللجوء إلى مفاهيم تحليلية ليس فيها تماه مفروض بين فئات اجتماعية وبين المنظمات التي تنطق بلسان هذه الفئات وعليه فسيتم التمييز بين ثلاثة مستويات تحليلية (وليس اثنين):

أولاً: فئات اجتماعية تكتسب مميزاتها عبر عمليات تاريخية واقتصادية بواسطة ممارسات وقوانين الدولة.

ثانياً: الدولة، باعتبارها جهازاً بيروقراطياً يسيطر على مساحة محددة مأهولة بالسكان، ويملك قدرة على العمل باستقلال عن فئات اجتماعية.

ثالثاً: تنظيمات سياسية تتكون كل منها من نخبة وجهاز تنظيميين يحاولان فرض السيطرة على الدولة من ناحية، وعلى فئات اجتماعية من ناحية أخرى؛ وذلك لتدعيم قوتها وتخليدها^(١).

نتلخص وجهة نظري في أن التحول الديمقراطي هو عملية تقوم فيها فئات اجتماعية بزيادة قوتها وتحديدها لقوة التنظيمات السياسية التي تسيطر على الدولة، وذلك عن طريق إضافة تنظيمات جديدة أو بواسطة استبدال تلك الموجودة أصلاً. كذلك فإن تأسيس الديمقراطية يحتاج إلى قدر من

الاستقلال المؤسساتي للدولة أمام التنظيمات السياسية والفئات الاجتماعية بحيث لا تتمكن من استغلال الدولة لأغراضها الخاصة.

صحيح أن التحول الليبرالي يعني تجديد قوة الدولة، ولكنه لا يضعف بالضرورة النخب السياسية المسيطرة عليها، أو يتيح الفرصة أمام فئات اجتماعية جديدة للمشاركة في إدارتها.

سيتم استعراض هذه الأفكار من خلال تحليل فترة تاريخية تميزت في إسرائيل بصراع بين فئات عززت قوتها وطالبت بتحول ديمقراطي، وبين التنظيمات السياسية المسيطرة على الدولة، والتي تنتهج استراتيجية تحول ليبرالي (لبرلة) للمحافظة على سلطاتها بدون إجراء أي تغيير في النظام أو إتاحة فرصة التمثيل لفئات جديدة. تلك هي فترة الستينات المبكرة التي شهدت ازدياداً في قوة الطبقة الوسطى والعمال وتصادمهم مع جهاز حزب مباي والهيستدروت المسيطر على الدولة.

سأقوم هنا باستعراض المواجهة بين اشكول وبن غوريون اللذين يعبران عن استراتيجيتين متعارضتين حول الطريق التي توجب على حزب مباي أن يسلكها لمجابهة ناجحة للتحديات. سعى اشكول إلى إجراء تحول ليبرالي (لبرلة) كما ضم حزب "احدوت هعبوداه" إلى صفوف حزب مباي، وبذلك منح أي تغيير بنيوي في النظام (والمقصود هنا العلاقة بين الدولة وبين الفئات المسيطر عليها) وضمن الحفاظ على قوة مباي، كما أزال أي تأثير للغليان في أوساط العمال. في المقابل عبر بن غوريون عن استراتيجية يمكن تلخيصها على أنها عملية تحول ديمقراطي (دمقرطة) تضمنت تغيير مبنى الهيستدروت، وإضعاف حزب مباي، وتدعيم استقلالية الدولة، ومنح حق التمثيل للفئات التي أخذت تعزز قوتها. ويصعب إيضاح مسار هذا التطور بواسطة استعمال الثنائية

سوسيولوجيا الفترة الديمقراطية في

حياة الدولة (١٩٤٨-١٩٦٧) ومواقع ضعفها

يشغل الباحثون المختصون ببحث فترة الخمسينات والستينات في إسرائيل وفهم "عجوبة" الابقاء على المبنى السياسي التنظيمي الذي تأسس في فترة الاستعمار البريطاني حياً بعد قيام الدولة اليهودية، على الرغم من التغييرات الكبيرة التي حصلت في التركيب الديموغرافي وفي مجال التطوير الاقتصادي والصناعي. وتتضمن التفسيرات لهذا الثبات وجهة نظر وظيفية (Functional) تدور حول حيوية القيم التي حملتها حركة العمل ومؤسساتها لعملية بناء الأمة والدولة حسب الرؤيا الصهيونية (ايزشتادت ١٩٦٧، هوروفتس وليساك ١٩٧٧)، ووجهات نظر أخرى تتحدث عن الصراعات على مراكز القوة، وقد انشغلت هذه بأساليب سيطرة تنظيمات ونخب معينة على الدولة والمجتمع (شبير، ١٩٧٨).

اهتم قسم آخر من الباحثين بتحليل الأحداث السياسية العاصفة التي شهدتها حزب مباي في بداية الستينات. وقد بحث هؤلاء موضوع التطورات السياسية بعيداً عن السياق التاريخي لصيانة مبنى وقوة التنظيمات، وتحدثوا عن صراعات داخلية كانت تدور بين جيلين (الشباب في مواجهة المتقدمين في السن)، أو بين أيديولوجيات مختلفة (الرسميون مقابل الحركيين والحزبيين) (انظر يناي، ١٩٨٢؛ بار زوهر، ١٩٧٧، Medding, 1972). هذه تحليلات متسرعة تذكر، في الأساس، بتعليقات الصحفيين والسياسيين على ما كان يجري في تلك الفترة. لقد كان هنالك حقاً توتر بين جيل المولودين في البلاد وبين أولئك

المتناقضة التحليلية دولة/مجتمع مدني لأنها غير قادرة على تحليل الأهمية الخاصة للهندسوت وحزب مباي. تقوم النظرة المبنية على الثنائية المتناقضة باعتبار التنظيمات السياسية جزءاً من المجتمع المدني أو جزءاً من الدولة. وهي غير قادرة، في الحالتين، على إظهار وتفسير المطامح الخاصة لهذه التنظيمات وممارساتها الساعية إلى تعزيز قوتها. هذا ما يؤدي أيضاً إلى الخلط بين عمليتي التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي. ففي كليهما يسود تصور بأن هناك تراجعاً وتحجماً للدولة في مواجهة المجتمع المدني.

القادمين عبر موجات الهجرة الثانية والثالثة، كما كانت هناك خلافات بين أصحاب التوجه المؤيد لمؤسسات الدولة (الرسميين) وبين اتباع التوجه المؤيد للمحافظة على سيطرة الهستدروت (الحركيين)، ولكن هذا لا يفسر حدة الصراع الدائر ومبنى الائتلافات التي قامت. وهذا ما سأحاول إثباته هنا.

عندما تبين في نهاية الستينات ان إخفاقا أمنياً، لا يعرف حتى الآن من المسؤول عنه، قد حدث عندما كان بنحاس لافون وزيراً للدفاع، نار خلاف حاد بين رئيس الحكومة في تلك الفترة، بن غوريون وبين لافون الذي كان قد أصبح سكرتيراً عاماً للهستدروت.

يميل باحثو هذه الفترة إلى تجاهل الحقيقة القائلة بأنه قد وقف إلى جانب كل من هذين القائدين اتباع من الشباب والقدامى، كما أن أصحاب التوجه الرسمي قد انشقوا وأيد كل قسم منهم طرفاً آخر. وفي فترة متأخرة، في 1964 عندما خاض بن غوريون صراعاً مريباً ضد مشروع اشكول لإقامة تجمع بين مباي واحدوت هعبوداه (وحدة العمل) لم يكن هناك تقريباً مؤيدون للزعيم العجوز حيث وقف الجميع، رسميون وحزبيون بالدرجة نفسها، وراء شعار انقاذ نفوذ مباي في الهستدروت. وفي عشية الحسم في هذه القضية فقط، في مؤتمر مباي، نجح اتباع بن غوريون في إقامة ائتلاف أيد موقفه، ولكن القاسم المشترك لهؤلاء المؤيدين كان وجودهم خارج الأوساط المتنفذة في أجهزة مباي والهستدروت.

ضم هذا الائتلاف، بالأساس شباناً من خريجي جهاز الأمن (مستخدمي جهاز الأمن سابقاً)، وشباناً من اصل يهودي شرقي كانوا قد تملدوا على جهاز حزب مباي في المدن الحدودية، كما ضم مسؤولي فرع الحزب في حيفا. لم

* المقصود هو فضيحة لافون.

يكن القاسم المشترك لأطراف هذا الائتلاف هو الجيل أو الاعتقاد الأيديولوجي، وإنما كان خليطاً من علاقاتهم الشخصية بالقائد العجوز وتهميشهم، بالمعنى الحرفي والمجازي، نسبة إلى مركز القوى في حزب مباي.

وعلى الرغم من كل ما كتب عن هذه الفترة وصراعاتها نرى أن المعسكرات التي قامت حينها لم تطابق تقسيمات السن والأيديولوجيا. لقد كانت هذه التقسيمات جزءاً من خلفية الأحداث ولكن الصراعات المركزية مرت عبرها وشقتها. لهذا سأحاول هنا أن أطرح تفسيراً بديلاً لأحداث تلك الفترة، يتخلله تناول متجدد للقضية السوسولوجية التاريخية الواسعة بشأن نجاح مؤسسات حركة العمل في الصمود رغم كل المتغيرات التي رافقت إقامة دولة إسرائيل. وقبل ذلك سأضطر إلى تحديد الإطار المفهومي الذي سيستعمل في تحليل المؤسسات السياسية.

السياق التاريخي

تكونت أغلبية تنظيمات حركة العمل (مؤسسات الهستدروت والأحزاب المسيطرة عليها) وتمأسست خلال فترة حكم الدولة الاستعمارية البريطانية، وكانت إحدى المميزات البارزة لهذه التنظيمات إخضاع الاعتبارات الاقتصادية للأهداف السياسية. لهذا تركزت القوة في يد القيادة السياسية، ولم تنل المصالح الفورية للفئات الاجتماعية المختلفة إلا اهتماماً ثانوياً. ويرجع السبب في ذلك إلى أن التحولات نحو السوق الحرة أصبحت تهدد بخلق مجتمع مختلط من اليهود والعرب مما يتعارض مع الرؤيا الصهيونية الاشتراكية حول إقامة دولة يهودية خالصة. لقد شكلت تنظيمات حركة العمل بهدف تحقيق فصل اقتصادي وسياسي، وفي الوقت نفسه كانت القيادة السياسية مضطرة إلى فرض سيطرتها على الموارد الأساسية مثل رأس المال، والأرض، والعمل.

إن مبادئ العمل العبري، ورأس المال القومي، والمنتوج العبري، و"خلاص الأرض" من ناحية إلى جانب مؤسسات مثل الهستدروت، والكيبوتس، وبنك العمال، و"المشبير"، ومكاتب التوجيه إلى أماكن العمل من ناحية ثانية، كلها تمثل القاعدة التي أرستها حركة العمل الصهيونية من أجل إخضاع الاعتبارات الاقتصادية للأهداف السياسية الوطنية. وقد قامت هذه القاعدة، التي كانت مصدر قوة كبيرة لقيادة حركة العمل، بفضل تدفق المساعدات المالية من المنظمة الصهيونية لنيل الشرعية القانونية من حكومة الانتداب. اعتمد العمال اليهود على هذه المؤسسات في الحصول على ما ينقصهم، وذلك بسبب ضعفهم الأساسي الذي نتج عن المنافسة مع قوة العمل العربية والمهاجرين اليهود الآخرين، وغياب مؤسسات عامة للدولة. أي أن الظروف

التاريخية الخاصة - التي رافقت تشكيل مؤسسات حركة العمل الصهيونية - كانت وراء تعلق العمال بمنظمتهم واعتمادهم عليها. وقد قام هذا الارتباط على حقيقة ثنائية سوق العمل (عربي-يهودي) وعلى ثنائية الدولة من ناحية أخرى (دولة بريطانية ومؤسسات سياسية صهيونية أهمها الهستدروت العامة كمصدر للخدمات).

نبح التغيير الجذري - الذي رافق إقامة الدولة - من حقيقة إلغاء ثنائية الدولة وثنائية سوق العمل، حيث أصبحت هناك إمكانية كاملة لدى مؤسسات الدولة وفئات اجتماعية مختلفة للمطالبة بمزيد من القوة والاستقلال مقابل سيطرة مباي والهستدروت على الاقتصاد وخدمات الدولة. ويبدو أن هذه المواجهات قد غابت عن فترة ما بين السنوات 1948-1956 لجسامة المهمات التاريخية التي القيت على عاتق القيادة في تلك الفترة، وجوهر هذه المهمات يتلخص في:

١. بناء جيش مركزي خلال حرب التحرير والدفاع عن حدود الدولة بعد ذلك.

٢. استيعاب مليون مهاجر يهودي من دول آسيا، وشمال أفريقيا، ولاجني الكارثة في أوروبا، وكانوا معدمين فأصبحوا، خلال عملية استيعابهم، مرتبطين بالمؤسسات السياسية ارتباطاً وثيقاً.

أقيم الجيش اثناء حرب التحرير، وأصبح مؤسسة مركزية عبرت عن الاستقلال الذاتي للدولة. أظهر هذا الجيش، الذي تماهى مع فئة الشبان اليهود الذين ولدوا في فلسطين، استقلالية عن جيل القدامى المعروفين كقيادة مباي، وذلك بواسطة القيام بعمليات خاصة، خلال الحرب وفي أعقابها لم تخضع لرقابة حكومية ملائمة. (انظر شاريت 1978: Morris, 1987).

حلت، مؤقتاً، مشكلة غياب مبنى هرمي مرجعي ملزم - كما في الدول المعاصرة - يكون بحسبه الجيش خاضعاً لسياسة الحكومة، عن طريق دمج وظيفتي وزير الدفاع ورئيس الحكومة الذي استغل استقلالية الجيش لدفع اهدافه السياسية الخاصة. ولم يكن من قبيل الصدفة أن خلافاً حاداً قد ثار، بعد استقالة بن غوريون في 1953، بين رئيس الحكومة الجديد موشي شاريت وبين وزير الدفاع الجديد بنحاس لافون، وكذلك في جهاز الأمن عامة.

أخذ رد الفعل إزاء أزمة توزيع الصلاحيات بين السلك المدني والعسكري شكل عزل وزير الدفاع الذي اعتبر مسؤولاً مباشراً عن ما يحدث داخل جهاز الأمن. وفي وقت لاحق، طالب بن غوريون بعزل موشي شاريت من منصبه كوزير للخارجية تعبيراً عن الرغبة في فرض المنطق العسكري على العلاقات مع الدول المجاورة. لقد كان شاريت عدواً سياسياً حقيقياً لبن غوريون في القضايا السياسية وحجر عثرة مركزياً في تحقيق خطته الهجومية ضد الدول العربية - (شاريت، 1978، بار زوهر، 1977).

بعد عزل شاريت وتعيين جولدا مئير مكانه أصبحت "حرب سيناء" (في سنة 1956) ممكنة، وقد أظهرت هذه الحرب مدى الحرية التي كان يتمتع بها الجيش أمام السلك السياسي، حيث أن الحكومة قد عملت بخطط الحرب في تلك الفترة عندما لم يكن بإمكانها الا المصادقة على هذه الخطط، أي بعد أن يتم تنفيذها. وعلى أثر الهبة والتقدير اللذين حظي بهما بعض خريجي جهاز الأمن من نتائج تلك الحرب، بدأ هؤلاء بالعمل داخل حزب مباي والانخراط في صفوفه بدعم من بن غوريون. كانت مطالب هؤلاء شبيهة بباقي أعضاء الحزب الشبان من أصحاب المناصب العالية (الذين اطلق عليهم لقب "أبناء المؤسسين" - تمييزهم عن أبناء المهاجرين - ومنهم ابراهام عوفر، آشر يدلين،

وشولميت الونى). وقد طالبوا بدمقرطة المؤسسات (إجراء تحويل ديموقراطي داخل المؤسسات) بواسطة إجراء انتخابات داخلية حرة تحل محل لجان التعيينات (يناى ١٠١-١٠٣: ١٩٦٩). وكان إلغاء لجان التعيين مهماً لسببين: لأنه لا يزيد من فرص مرشحين جدد في الانتخاب، ولأنه يمكن المنتخبين من العمل، بعد ذلك، بصورة مستقلة عن قادة الجهاز الحزبي. وقد وصل نضال الشبان الأولي من أجل التحول الديمقراطي إلى ذروته في نهاية العام ١٩٨٥ في مؤتمر هكفار هيروك، لكنه ازيج إلى وراء الكواليس بسبب الانتخابات التي أجريت في إسرائيل حينها، وعاد للانفجار بكامل قوته بعد ذلك مباشرة (جرينبرج ١٩٩٣).

في تلك السنوات، وبموازاة هذه الأحداث، خاض العاملون الأكاديميون نضالاً بهدف الاستقلال عن الهستدروت. وسعت كل مجموعة عمالية مهددة بوجود فائض من العاطلين عن العمل إلى السيطرة على سوق العمل المتعلق بها، وإدارة تنظيماتها، وإضعاف هيمنة الهستدروت وحزب مباي عليها. وكان البحارون أول من عمل لتحقيق هذه الأهداف في سنة ١٩٥١، ولكنهم قمعوا بقسوة، في حين نجحت مجموعات الأطباء، والمهندسين، ومعلمي المرحلة الثانوية وغيرها في التحرر من عبء السيطرة الحزبية (توكتلي ١٩٧٩). في المقابل استمرت حالة الضعف بين عمال فروع الصناعة والزراعة والبناء نتيجة وجود فائض من العمال العاطلين الذين ينافسونهم على أماكن عملهم.

في ظل ظروف اعتماد أغلبية العمال على المؤسسات، تمكن حزب مباي من جعل جهاز الدولة "القديمة" - أي الهستدروت - وجهاز الدولة "الحديثة" - أي وزارات الحكومة - مكرسين تحت امرته وتوجيهاته لنيل هدف

سياسي مشترك هو استيعاب الهجرة. تضمنت مهمة استيعاب الهجرة منح إمكانية السكن والخدمات الصحية وفرص العمل لمئات الألوف من الأشخاص المعدمين الذين اعتمدوا على هذه المؤسسات للحصول على ما ينقصهم. قلصت ظروف الارتباط القوي هذه، وفي المجالات الأساسية كافة، القدرة على التمرد، من منطلق الشعور بالقوة، إلى حدها الأدنى. وقد بدأ هذا الوضع بالتغير في سنة ١٩٥٦، مع بداية تدفق رأس مال مصدره المخصصات والتعويضات الشخصية التي بدأت تصل إسرائيل من ألمانيا.

كان التقاطع بين تدفق رأس المال للدولة (مما يمكنها من تمويل مخططات التطوير) ولأفراد (الذين رفعوا مستويات الطلب في السوق) وبين جيش العاطلين عن العمل مصدر دفع قوي للنمو الاقتصادي في الفترة ما بين ١٩٥٧-١٩٦٥. وفي المقابل تقلصت مستويات البطالة، وتعززت قوة العمال وخاصة عمال الصناعة في منطقة دان* الذين بدأوا بتنظيم أنفسهم وإعلان الإضرابات. أدى هذا الازدياد في قوة العمال، إضافة إلى مطالب العمال الأكاديميين وعمال القطاع العام وتعاضم قوة التجار والمقاولين وأرباب الصناعة إلى تقادم نمط السيطرة السياسية لحزب مباي على الاقتصاد وجعله ضعيفاً. وفي ظل هذه الظروف اضطر حزب مباي أن يواجه القضية المركزية وهي كيفية التعامل مع هذه المطالب، وقد شكلت هذه القضية محور الصراعات الأساسية داخل الحزب في السنوات ١٩٥٧-١٩٦٧، إلا أن هذه الصراعات قد أخذت أشكالاً غريبة ومتنوعة كانت نتيجتها طمس جوهر المشكلة.

* منطقة دان تضم مساحة كبيرة جدا من إسرائيل مركزها مدينة تل ابيب، تحتوي هذه المنطقة على أهم المرافق الصناعية.

الاستراتيجيات المتناقضة لحزب مباي

إذا كانت الفترة ما بين سنوات ١٩٥٦-١٩٥٨ ساحة لغيليان بعض فئات الطبقات الوسطى مثل الموظفين الأكاديميين والمنتسبين إلى القطاع العام، أو أبناء الجيل الشاب في مباي، فإن الغيليان الاجتماعي الذي رافق سنة ١٩٥٩ قد صدر أساساً عن الطبقات الدنيا.

بدأ ذلك مرافقاً لعصيان وادي الصليب ، عشية الانتخابات للكنيست، فقد تحول هذا العصيان إلى انتفاضة عنيفة للمهاجرين اليهود من أصل شمال أفريقي ضد جهاز حزب مباي والهستدروت (وقد لاقى هذا العصيان تفهماً كبيراً من جانب أحد الممثلين البارزين لجيل الشباب في مباي وهو موشي ديان) (انظر الصحافة في تاريخ ١٩٥٩/٧/١٠ - ١٩٥٩/٨/٤). عم هذا العصيان أنحاء كبيرة من البلاد، واستمر على شكل إقامة تنظيم فوقه لجميع لجان الفعاليات المنتشرة بين عمال الصناعة في منطقة دان الدين كانوا قد بدأوا بالاضرابات والمظاهرات منذ سنة ١٩٦٠.

أما محاولات الطبقة الوسطى للتحرر من سيطرة مباي على الاقتصاد، فقد نالت تعبيراً عنها في تشكيل الحزب الليبرالي من توحيد الصهيونيين العموميين والتقدميين في سنة ١٩٦١ وفي الدعم الكبير الذي منحه التجار وأرباب الصناعة لهذا الحزب. وحصل أصحاب رؤوس الاموال على مساعدات حكومية كبيرة (بهدف بلورة قوة مضادة لقوة العمال والنقابات) ولكن حزب مباي بقي -وبالرغم من هذه الخطوة- يدي حرساً شديداً على سيطرته على

* حي فقير في مدينة حيفا كان يقطنه الكثير من اليهود الشرقيين عندما شهد غيليانا عنيفاً.

توزيع الموارد. وقد أراد أبناء الطبقات الوسطى والعليا أن يتخلصوا من هذا الارتباط عن طريق المشاركة في الجهاز السياسي وحشد قواهم الخاصة أمام حزب مباي، الأمر الذي كان أحد مظاهر عملية التحول الديمقراطي (دمقرطة)، حيث أن الأحزاب تقوم بوظيفة وساطة المصالح بين فئات اجتماعية محددة وبين الدولة.

من الممكن أن نرى في هذه الظواهر مجتمعة بداية تبلور "مجتمع مدني" كما يصطلح على تسميته في الأدبيات. والسؤال هو: كيف يجابه حزب السلطة القوي ذو التنظيم المركزي مطالب التمثيل والمشاركة في مصادر السلطة التي ترفعها جهات مختلفة ومتعارضة في المجتمع؟ هذا في الحقيقة، سؤال سوسيولوجي خالص كان، حسب رأي هذا البحث، محور الصراعات الأساسية داخل الحزب وبين ممثلي الأجسام المختلفة التي خضعت لسيطرته، ابتداء من سنة ١٩٦٠ وحتى الحسم في ١٩٦٥. وتعكس هذه الصراعات الضغط الاجتماعي الذي فرضته مجموعات اجتماعية مختلفة على قيادة مباي لإضعاف سيطرتها المركزية. وقد اكتسبت هذه الصراعات شكلاً خاصاً نتج عن السياق المباشر لتطور العلاقات داخل التنظيمات وفي أوساط أصحاب الوظائف وبين هؤلاء جميعاً والفئات الاجتماعية.

خلال سنة ١٩٦٠، تفاقم الصراع بين ممثلي مباي في الهستدروت وبين ممثليه في الحكومة، دارت المواجهة حول حسم قضايا اقتصادية لها صلة بموقف الهستدروت الحساس من مطالب العمال. حاول قادة الهستدروت أن يستغلوا ضغوط العمال الأكاديميين ولجان الفعاليات الموجهة نحوهم لتعزيز موقفهم في المفاوضات مع الحكومة. قام سكرتير الهستدروت، بنحاس لافون، الذي كان قد نجح في السيطرة على كل صلاحيات نقابة العمال وشركة العمال

معاً في السنوات ١٩٥٧-١٩٥٩، قام بمطالبة الحكومة بإشراك ممثلي الهستدروت في اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية العامة وليس فقط فيما يتعلق بالاجور. جرد هذا المطلب الحكومة من القدرة على العمل باستقلال عن اعتبارات الهستدروت، وأضر -بشكل خاص- بحرية تصرف وزير المالية ليفي اشكول (ارشيف بيت بيرل، ملف ٦٠/٢٤، ١٠-١٧-٦٠-٦٠). رأى قادة الهستدروت أنه إذا كان مباي راغباً في السيطرة على مجموعات العمال المختلفة فعليه أن يستجيب لمطالب الهستدروت. وفي المقابل أجاب وزراء الحكومة أن الدولة ليست ملكاً خاصاً للهستدروت أو للحزب، وأن على القرارات أن تتخذ بناء على اعتبارات عامة وكلية. كان هذا تلخيص المواقف المتعارضة لمن عرفوا باسم "الحركيين" من ناحية "والرسميين" من الناحية الأخرى. وقد وصلت المواجهة بين هذين الطرفين إلى حد جعل الصحافة تكتب عن خطر انقسام في مباي حتى قبل انفجار الخلاف الذي سمي "قضية لافون" (يدبعوت احرونوت، يشعياهو بن بورات، ١٩٦٠/٨/٢٤).

باحثون وصحفيون كثيرون رأوا أن المواجهات داخل مباي ليست أيديولوجية فحسب (الرسميون مقابل الحركيين)، بل إنها تدور أيضاً حول السيطرة التي أخذت شكل الصراع بين القدامى وجيل الشبان حول قضية من يرث بن غوريون. لقد كان هناك صراع على الميراث حقاً ولكن الشبان لم يكونوا مرشحين للفوز فيه أبداً، بل إنه احتدم بين اثنين من القدامى هم: بنحاس لافون (الذي اعتبر أقوى شخصيات الهستدروت كما اعتبر بن غوريون داخل الحكومة)، وليفي اشكول (الذي تمتع بمكانة قوية في الحكومة وفي الحزب). حسم الصراع على الميراث في سنة ١٩٦١ بعزل لافون من منصبه كسكرتير للهستدروت بمبادرة اشكول. منذ ذلك الوقت اعتبرت قضية الميراث

محلولة. وأصبح موضوع اعتزال بن غوريون، بعد فشله في تحقيق أهدافه خلال فترة الصراع، قضية وقت فحسب.

لم تختلف مواقف لافون من ضغوطات الفئات الاجتماعية، عن مواقف اشكول كثيراً، بل ان الفروق بينها كانت عملية وإجرائية أكثر منها مبدئية: فقد أيد الاثنان صيانة تركيبة التنظيمات القائمة وتعزيز قوة النخبة الموجودة. كان الخلاف بينهما مؤسسياً (وشخصياً طبعاً)، أي أنه دار حول التنظيم الذي يمكن بواسطته مجابهة التحديات. ففي حين رأى لافون في الهستدروت جسماً قادراً على مجابهة التحديات بنفسه (مما سيزيد من قوته) وعلى الوقوف بوجه قوة الحكومة وموازنتها، اعتقد اشكول أن الحل في يدي الحكومة - عن طريق تخصيص الموارد - وفي يدي الحزب - عن طريق السيطرة على الهستدروت. ومنذ لحظة عزل لافون من منصب السكرتير العام واخلع قادة الهستدروت لهيمنة مباي انضم معسكر اتباع لافون إلى اشكول في صراعه المبدئي ضد بن غوريون واتباعه.

في مقابل هذين القائدين، طمح بن غوريون إلى إجراء تغيير بنيوي في التنظيمات السياسية قادر على إعطاء حل مبدئي لقضايا الهيمنة والتمثيل التي اخذت تظهر حينها. فقد اعتقد أن المبنى التنظيمي للهستدروت ومباي وعلاقة الاعتماد المتبادل الوثيقة بينهما، كانا مناسبين لفترة الاستعمار البريطاني الغابرة، أما بعد قيام دولة إسرائيل فلا مبرر لكثرة الوظائف في الهستدروت ولقوتها العظيمة مقابل قوة الحكومة والحزب. كانت مشكلة بن غوريون في تجنيد التأييد لموقفه هذا في قوة جهاز الهستدروت الجبار الذي مارس تأثيراً كبيراً على جهاز مباي أيضاً من حيث مؤسساته وقيادته.

سعى بن غوريون إلى إضعاف التنظيمين معا بهدف إجراء التغيير الذي رغب فيه. أي صراعه حول مراكز القوة سعى إلى استقلال جهاز الدولة عن الهستدروت ومباي أو إلى "الرسمية" كما اصطلح على تسمية ذلك التوجه.

للحصول على الاستقلالية، عمل بن غوريون على تقوية مؤسسات الدولة وخاصة الجيش الذي قاده وكان فيه الشخصية الأولى وصاحب الصلاحية العليا، كما عمل على إضعاف مبنى الهستدروت، وجزءاً من مباي عن طريق إجراء تعديلات سياسية وقانونية. وقد طالب بن غوريون بسن قانون رسمي للصحة بهدف تغيير مبنى الهستدروت عن طريق ضرب قاعدتها الأساسية في تجنيد الأعضاء المتمثلة بصندوق المرضى، وكذلك سن قانون التحكيم الاجباري في النزاعات العمالية حتى يلغي فاعلية وظيفة الهستدروت عند مواجعتها للعمال الأقوياء من حيث التنظيم. من جهة ثانية طالب بن غوريون بتغيير طريقة الانتخابات لتصبح مناطقية، أي بموجب نظام الدوائر، وتعتمد على توثيق العلاقة بين الناخب والمنتخب، وبذلك يضطر الحزب إلى اختيار شبان ذوي شعبية لترشيحهم بدل اختيار أناس مغمورين من رجال الجهاز الحزبي. وقد سلك بن غوريون هذه الطريق لإضعاف جهاز الحزب.

نتجت العقبة السياسية المركزية التي واجهت بن غوريون من كون أبناء جيله الذين شغلوا مناصب قيادة جهاز الهستدروت والحزب كانوا متفوقين عليه من ناحية مراكز القوة التي سيطروا عليها مما جعله بحاجة إلى حلفاء سياسيين جدد. وقد وجد حلفاء من هذا النوع بين تلك القوى الاجتماعية التي شددت من ضغطها على الهستدروت ومباي. حاول بن غوريون أن يعتمد على هذه القوى، إما كحليفة مباشرة وإما كمبرر للمطالبة بإجراء تغييرات تنظيمية وبنوية. ولعل أبرز القضايا المتعلقة بهذا الأمر هي ذلك الدعم الواضح

والقوي الذي منحه بن غوريون للنقد الذي وجهه "الشبان" لجهازي الحزب والهستدروت (وليس ضد "الكتلة" كما اعتقد حينها، لأن قسماً من قادتها كان مقرباً منه). كذلك أيد بن غوريون إقامة ائتلاف مع الصهيونيين العموميين وبعدها، في وقت متأخر أكثر، مع الحزب الليبرالي (يناى، ١٢٦: ١٩٨٢) وذلك على حساب "التحالف التاريخي" مع حزبي احدوت هعبودا ومبام، والذي كان، في جوهره، تحالفاً للدفاع عن قوة وتركيبه الهستدروت (وهذا ما سمي بالتوجه الحركي).

استعان بن غوريون، في صراعه هذا، باحتجاج اليهود الشرقيين حتى يتمكن من مهاجمة الهستدروت وحركة الكيبوتسات واتهامها بالمسؤولية عن قيام تقسيم طبقي جديد في إسرائيل تتطابق فيه الطوائف والطبقات، كذلك استغل مطالب بعض النقابات العمالية بالاستقلال حتى يهاجم مركزية السيطرة الهستدروتية على العمال ويطالب بتوزيع الصلاحيات بين النقابات المهنية (ارشيف بيت بيرل، ملف ٦٠/٦٠، ٢٤/٨-١-١٥-٧٠، ٦٠).

تدل هذه المواقف مجتمعة على أن الصراع حول استقلالية الدولة يتجاوز عدم التناقض مع نشوء "المجتمع المدني"، بل إنه في الحالة الإسرائيلية عززت الظاهرتان قوة بعضهما بشكل متبادل بسبب وجود عامل ثالث يحاول السيطرة على الدولة والمجتمع معاً، وتقصد التنظيمات السياسية.

وعلى الرغم من أسلوبه الشخصي السلطوي الشمولي، إلا أن فحوى صراع ومطالب بن غوريون دفعت نحو إجراء تحول ديمقراطي (دمقرطة) في المجتمع الإسرائيلي. فقد سعى إلى استقلالية الدولة، لذلك طالب بإجراء تغييرات في مبنى النظام مما زاد من تمثيل الفئات الاجتماعية الجديدة. كما فضل، انطلاقاً من رؤيته السياسية، أن تكون تلك فئات الطبقة الوسطى (الحزب

الليبرالي وشبان مباي). كانت تلك العملية ستقود إلى اشراك فئات جديدة في الحكم بواسطة إجراء تغييرات في التركيبة الحزبية، كما تضمنت امكانية لأن تقوم جماعات العمال المتدمرة بالاندماج في أحزاب أخرى مثل مبام، احدوت هعبوداه، وربما ماكي* وحيروت*.

يتلخص مدلول هذه التطورات النظري في أن الديمقراطية لا تعني فرض التحديدات على الدولة من جانب "المجتمع المدني" بواسطة التشريعات التي تتيح فرصة المشاركة في الحكم، وإنما هي تلك الوساطة التي تقوم بها الأحزاب بين مؤسسات الدولة المستقلة وبين فئات اجتماعية قوية. إن المقصود هو التوازن بين ثلاثة مستويات متميزة ومنفصلة بحيث تكون للأحزاب وظيفة أساسية في تمثيل مصالح فئات ذات قوة. ويتطلب هذا وجود إطار قانوني يسمح بالتحركات والتغييرات الحزبية التي تعبر عن الاختلاف في القوى الاجتماعية، ولكن المشكلة ليست شكلية - قانونية فحسب، وإنما جوهرية - تسلطية أيضاً، حيث إنه ليس متوقفاً أن يتنازل أصحاب القوة عن قوتهم بدون خوض صراع من أجل البقاء.

تصدى ليفي اشكول بحزم لتحدي الإخلال بميزان القوى مدافعاً عن المبنى القائم للتنظيمات السياسية، ودافع أولاً عن الحلقة الأضعف في ذلك الوقت - أي سيطرة مباي على الهستدروت.

في بداية سنوات الستينات تبلورت فكرة، راجت بين الأحزاب اليسارية واليمينية، كان مفادها أن من يسيطر على الهستدروت يحكم الدولة (انظر يديعوت احرونوت، بن بورات ٦٣/١٢/٢٧) وكان منحيم بيغن قد قرر أن

* ماكي: هو الحزب الشيوعي الإسرائيلي في ذلك الوقت.

* حيروت: نواة حزب الليكود الحالي. حزب يميني إسرائيلي (حيروت = حرية).

يدخل المنافسة على السيطرة على الهستدروت في أعقاب غليان لجان العمال في منطقة دان، وجمهور اليهود الشرقيين في مدن الأطراف، وكان بين هؤلاء كثير من مؤيدي حزب حيروت، هدد هذا القرار بإمكانية إقامة ائتلاف واسع بين حزب حيروت وبين كتل اليسار، قادر على الفوز بأكثر من ٥٠٪ من الأصوات في الهستدروت. وقد قامت ائتلافات من هذا النوع في الكنيسيت أحياناً (وسميت ائتلافات ورقية) وكذلك بين لجان العمال، وانضم إليها أعضاء عاديون من حزب مباي. في هذه الظروف جاءت تهديدات لبون بالانسحاب من الحزب وإقامة جبهة يسارية واسعة تحظى بتأييد لجان العمال لتزيد من تخوفات مباي (جرينبرج، ١٩٩٣).

تضمنت الاستراتيجية التي بلورها اشكول للوقوف في وجه التغييرات البنوية ولاستمرار السيطرة على الهستدروت مسارات مختلفة استمرت عبر سنوات طويلة، وشكلت مجتمعة ما نسميه هنا باستراتيجية التحويل الليبرالي (اللبلة). كان أسلوب اشكول، باعتباره رئيساً للحكومة، أكثر هدوءاً واستقراراً، منفتحاً للتداول والحديث مع الجميع ويخلق انطباعاً بأنه يسعى للتغيير والحركة، بعكس أسلوب بن غوريون المتعنت: سمح اشكول بجلب العظام المتبقية من جثة جابوتنسكي، ولم يرفض بشكل قاطع التعامل مع حيروت، ألغى الحكم العسكري (الذي كان أصلاً قد فقد أي معنى حقيقي)، سن قانوناً ليبرالياً في موضوع سلطة الإذاعة أنهى تلك الأساطير التي تناولت هيمنة بن غوريون على نشرات الأخبار في الراديو. كما أنه كان يتحدث عن جمال عبد الناصر بلقبه الرسمي، ولم يستعمل مصطلح بن غوريون الهجومى "الطاغية المصري".

كان إشكول يبدي استعداداً للحديث والتفاوض مع كل فئة أو تنظيم. وكان، أسلوبه الناجح، قادراً على تفكيك الغام كثيرة بواسطة تقسيم أعدائه إلى

معتدلين، حاول أن يحصل على تأييدهم، ومتطرفين حاول عزلهم. وكانت الخطوة الأكثر جوهرية التي خطاها بأسلوبه هذا هي التفاوض على إقامة التجمع (المعراخ) بالتحالف مع أحزاب اليسار عشية انتخابات ١٩٦٥. نجح اشكول أولاً في تأجيل انتخابات الهستدروت لمدة سنتين ثم في دمجها بانتخابات الكنيسيت، حتى يتمكن، لحين ذلك من بناء قائمة مشتركة مع حزب احدوت هعبوداه. كذلك نجح في إقامة تقارب مع قادة ذلك الحزب (الون، جاليلي، وبن اهارون) وميز بينهم وبين حزب مبام وبين الزعيم القديم لحزب احدوت هعبوداه نفسه وهو يتسحاق تابنكن الذي كان بين قادة الانشقاق الذي حدث في ١٩٤٤ واعتبر ممثلاً بارزاً للتوجه المتشدد.

بعد مفاوضات استمرت قرابة سنتين أظهر حزب مباي تنازلاً في جميع مواقفه مع المحافظة على الهدف الأساسي في اتفاق شفوي ضمن له أكثرية في مؤسسات الهستدروت (ارشيف معهد لافون، ملف ١٠٤-٦، ١٥-١٣-٤، ١٨/١٠/٦٤).

في عمليات التحويل الليبرالي (اللبلة) تتوقع النخبة الحاكمة أن تضعف ضغوطات المعارضة، وأن تضم إلى الحكم قسماً من القادة الذين لهم علاقة بالاحتجاج والغليان بدون أن تضطر إلى التنازل عن هذا الحكم. وقد قامت مباي بهذه العملية بواسطة حزب احدوت هعبوداه الذي تان له نصيب وافر في الغليان الاجتماعي الذي عبر عن نفسه في تمرد لجان العمال، ونال تأييد الفئات المغبونة من اليهود الشرقيين. ولعل هذا أحد أوجه الشبه بين احدوت هعبوداه وحزب حيروت.

مكن التحالف السياسي مع احدوت هعبوداه حزب مباي من السيطرة على فئات اجتماعية كان الحزب معنيا بتحييدها. كما مكن من الحصول على

لماذا نجحت عملية التحويل الليبرالي؟

لم يعبر هذا التشكيل الحزبي الجديد الذي قام عشية الانتخابات في سنة ١٩٦٥، وتآلف من هاتين الكتلتين، عن مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة، ولذلك فقد كبح عملية التحويل الديمقراطي. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا حدث ذلك بنجاح؟ يرى التحليل الذي يميز بين عملية التحويل الليبرالي وبين عملية التحويل الديمقراطي كعمليتين بديلتين أن الضغوط باتجاه التحول الديمقراطي سوف تستمر، وأن محاولات كبحها بواسطة التحويل الليبرالي فقط لن تنجح في إلغاء المعارضة الاجتماعية المتصاعدة. ما الذي مكن إذاً من صيانة المبنى السياسي الجامد للكتلتين اللتين ما زالتا، حتى اليوم، تفتقران لاي برنامج اقتصادي - اجتماعي؟.

إذاً كان التهديد الذي وجه ضد مباي والهستدروت قد جاء نتيجة التصنيع السريع ونسب التشغيل العالية جداً وازدياد قوة العمال النابع من ذلك، فإن الخطوات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة، بعد الانتخابات، كانت تهدف إلى إحداث تغيير جذري في هذا الوضع من الناحية السياسية (وليس من الناحية الاقتصادية). قررت الحكومة، بعد الانتخابات مباشرة، تقليص الطلب الشعبي مما أدى إلى ركود اقتصادي شديد وارتفاع في نسبة البطالة. باركت الهستدروت هذه الخطوات، هذه المرة (بخلاف موقفها المعارض للحكومة في سنة ١٩٦٥ عندما كانت بقيادة لافون). كما أيدها حزب احدوت هعبوداه خلافاً لموقفه الذي أخذ شكل التأييد الشعبي لاحتجاجات العمال في أعقاب تخفيض قيمة العملة في سنة ١٩٦٢). (جرينبرج، ١٩٩٣).

الأغلبية المأمولة في انتخابات الهستدروت في سنة ١٩٦٥ (انخفضت نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزبان من ٦٢٪ إلى ٥٠،٩٪، وبالرغم من ذلك فقد حافظا على الأغلبية اللازمة للسيطرة على المؤسسات التنفيذية).

اكتسب هذا التحالف السياسي أهمية كبيرة بالنسبة لاشكول ومؤيديه الذين كانوا مستعدين أن يدفعوا مقابله ثمناً باهظاً هو انسحاب بن غوريون واتباعه الذين حصلوا على عشرة مقاعد في الكنيست وعلى ١٢٪ من الأصوات في الانتخابات للهستدروت. لم يشكل هؤلاء تهديداً مباشراً على حزب مباي لأنهم لم يمثلوا الفئات الاجتماعية الصاعدة (التي كانت من حيث المضمون جزءاً من عملية التحويل الديمقراطي) مثل توحيد الحزب الليبرالي ممثلاً للطبقة الوسطى، او المحاولات التي سعت إلى دمج احدوت هعبوداه ومباي ومؤيدي لافون ممثلين لطبقة العمال الآخذة في زيادة قوتها. وقد شكلت هذه المحاولات تهديداً "حقيقياً". مقابل هاتين الإمكانيتين الديمقراطييتين أقيمت في سنة ١٩٦٥، كتلتان تفتقران لأي برنامج اجتماعي - اقتصادي هدفه التوحيد بل توجهت كل منهما إلى فئات اجتماعية مختلفة ومتناقضة: إذ قامت كتلة المعراخ (التجمع) من تحالف مباي واحدوت هعبوداه (ودعيت باسم التجمع الزوجي لأنها لم تضم حزب مباي أيضاً)، بينما ضمت الكتلة الثانية حزب حيروت والصهيونيين العموميين (دعيت باسم جاحال وأدت إلى انشقاق جديد في الحزب الليبرالي) وكانت بمثابة رد فعل على نجاح اشكول في إقامة المعراخ (التجمع)، وليست هاتان الكتلتان إلا محاولة قامت بها النخب الحزبية الموجودة للحفاظ على قوتها، بدون أن تقوم بالتعبير عن القوى الاجتماعية الجديدة حتى وبدون تحييدها.

أضعفت سياسة الحكومة قدرة العمال على التفاوض في سوق العمل ودفعتهم إلى مظاهرات ملتهبة، كما أضعفها إضافة إلى ذلك، التحالف بين حيروت والليبراليين حيث تصعب حزب حيروت في تأييد الحكومة بدافع من قلقه على مصالح مؤيديه بينما أيدها أرباب الصناعة المستقلون المقربون إلى الليبراليين لأنهم يرغبون من هذه السياسة. في بداية ١٩٦٧، عندما كان الركود الاقتصادي في أوجه، برز توجه داخل الحزب الليبرالي يرغب في حل كتلة جاحال (شبير، ١٩٨٩) في حين كان حزبا حيروت ومباي يعززان مكانتهما بين العمال والعاقلين عن العمل. أي أن الركود الاقتصادي قد أضعف العمال حقاً وأعطى للحكومة مهلة زمنية تنحصر فيها من الضغوط عليها. ولم يكن واضحاً ابداً ما إذا كانت هذه السياسة لن تقود إلى تغييرات كبيرة الأهمية في الجهاز السياسي المقبل على انتخابات ١٩٦٩، لولا الأحداث الدرامية التي حدثت في حزيران ١٩٦٧. ومن المعروف لنا أن الحرب واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وصحراء سيناء وهضبة الجولان خلقا واقعاً سياسياً واقتصادياً جديداً للغاية.

أدى ضم السكان الفلسطينيين والمجردين من الحقوق السياسية، إلى داخل حدود هيمنة الدولة وإلى اقتصادها إلى كبح الضغوط باتجاه التحول الديمقراطي وتعزيز توجهات التحول الليبرالي التي تمنع التغيير. ولكن حدود التحول الليبرالي قد رسمت مجدداً بعد أن ازداد تعداد السكان الذين تقرض إسرائيل سيطرتها عليهم: وبدل إشراك احدوت هعبوداه في السلطة بدون انتخابات أصبحت جميع الأحزاب الصهيونية صالحة ومقبولة للمشاركة في ائتلاف حكومي واسع. من سنة ١٩٦٧ أصبحت "الوحدة الوطنية" مصطلحاً مرادفاً لهؤلاء الذين يؤيدون توسيع وتثبيت السيطرة الإسرائيلية على السكان الفلسطينيين قانونياً رسمياً وعملياً (وهذا يسمى تثبيت الوضع القائم). لم يبدأ التغيير الذي أدى إلى الاعتراف بجاحال (الذي بات له الآن أهمية متجددة)

كواحد من الأحزاب المرشحة للمشاركة في السلطة، في سنة ١٩٧٧ وإنما في سنة ١٩٦٧ عندما وضعت حدود سيطرة الدولة من جديد. لقد أفرز الاحتلال انتفاً جديداً واسعاً يشارك فيه جميع اليهود. لذلك لا يصح أن نرى في الانقلاب الذي حدث في سنة ١٩٧٧ تعبيراً عن تحول ديمقراطي وإنما عن تحول ليبرالي فقط. وقد اختلف في هذه المرة المجردون من التمثيل (ومن الحقوق). ولكن اقتصر التنافس على السلطة على قسم معين من الناس، بقي واستمر. توجهت عملية التحول الليبرالي إلى جميع الأحزاب الصهيونية. وكان التقسيم الأساسي يضع الفلسطينيين مقابل اليهود.

في هذا الواقع المتكون تظهر، للوهلة الأولى، مظاهر ديمقراطية، هي من حق مواطني الدولة الإسرائيليين في حدود الخط الأخضر. تلك فعلاً ديمقراطية للوهلة الأولى، لأن هؤلاء الفلسطينيين المجردين من الحقوق خلف الخط الأخضر يؤثرون على الاقتصاد الإسرائيلي وعلى الحياة السياسية الإسرائيلية داخل ذلك الخط ويحددون شكلهما من جديد. هكذا قام الاحتلال بإبطال مفعول مطالب التمثيل السياسي لأرباب الصناعة والتجار واليهود الشرقيين والعمال. وقد اعترى المجموعتين الأخيرتين ضعف كبير من جراء تدفق الفلسطينيين إلى سوق العمل بينما استفادت المجموعتان الأخريان من سياسة الحكومة ولم يتأثر ذلك بتوجه الحزب الحاكم. وبكلمات أخرى، فإن الاحتلال، وليس الأحزاب السياسية، هو منظم العلاقات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية لفئات اجتماعية مختلفة أمام الدولة، ومن المعروف أن الأحزاب تقوم بهذه المهمة في الأنظمة الديمقراطية. لا تمثل الأحزاب مصالح الفئات الاجتماعية بل تمثل صوراً ورموزاً، كما أنها لا تظهر بمظهر الملتزم بالمواقف

* هكذا يسمى فوز الليكود في انتخابات ١٩٧٧ وتسلمه السلطة بعد ٢٩ عاماً من تقرد حزب مباي والائتلافات التي أقامها بهذه السلطة.

المعلنة: فالمعراخ يعلن أنه يسعى إلى السلام في حين يعمل على تثبيت الاحتلال والليكوود يهاجم كل انسحاب وبعد ذلك يعيد سينا إلى أصحابها. فقد جمهور الناخبين تأثيرهم على عملية اتخاذ الحزب الحاكم لقراراته. استبطنت الحياة السياسية وتشكيلاتها في إسرائيل الصراع الوطني فأصبح عاملاً أساسياً لا يمكن إجراء أي تغيير حزبي بدون التطرق إليه أولاً وقبل تمثيل مواقف ومصالح فئات اجتماعية. هكذا تحول حزبان كميّام والليبراليين المستقلين، على سبيل المثال، إلى تنظيمين غير منسجمين مع الواقع الجديد بسبب مواقفهما الاجتماعية والأيدولوجية التي كانت صالحة للماضي.

لم يختلف الغليان الشعبي تماماً في الواقع، ولكنه وجه للسير في المسارات المعدة له سلفاً بتأثير الاحتلال وقدرة (أو عدم قدرة) الحكومة على الدعم المادي لبعض الفئات والتأثير عليها بدون اعطائها فرصة تمثيل نفسها. ولناخذ مثلاً على ذلك من كيفية تعامل المعراخ مع احتجاج الفهود السود حيث اقترح زيادة خدمات الرفاه، بينما اقترح الليكوود رفع المستوى الاجتماعي لليهود الشرقيين بواسطة التأكيد على انتمائهم إلى الشعب الحاكم - أي اليهود (شبير، ١٩٨٩). عندما تقوم جماعات عمال قوية بالمطالبة بزيادة في الأجور، تحاول الهستدروت أن تقوم بدور الوسيط والتأثير على الحكومة للتنازل والاستجابة (ولكن هذه الجماعات لا تحظى بأي تمثيل في الهستدروت أو في الحزب). أما جماعة العمال الضعيفة التي لا تحصل على زيادات في الأجور ولا تستجاب مطالبها، فإنها تجد نفسها مدفوعة باتجاه المعارضة (جرينبرج، ١٩٩١). أي أن هذه الجماعات لا تنال، في أي حال من الأحوال، قوة وقدرة على التأثير فلا يحصل تغيير في التشكيلة السياسية.

إن المجموعات الوحيدة التي يؤثر نشاطها على الحياة السياسية ويجدد تشكيلها، ليس فقط بطريق الانتخاب كل أربع سنوات وإنما بالصراعات اليومية أيضاً، هي المجموعات المتدبنة^(١).

عندما يصبح الاحتلال نفسه قاعدة انتظام التشكيلة السياسية فإن القضية الأساسية التي تثار هي تلك المتعلقة بشرعية السيطرة على المناطق المحتلة ومصادرة حقوق سكانها. لقد اندفع الدين بقوة كبيرة كي يحتل مركز الحلبة السياسية، ليس كممثل لمصلحة اجتماعية محددة، وإنما كي يزود القوى العلمانية بأحد مصادر اضاء الشرعية الأساسية، إضافة إلى الخطاب الأمني، للسيطرة غير الديمقراطية على الفلسطينيين^(٢).

وللتلخيص، شهدت التشكيلة السياسية الإسرائيلية منذ سنة ١٩٦٧ تغييراً في تحديد المجموعات الشرعية التي يحق لها استلام السلطة، ولكنها لم تشهد تغييراً يجعلها أكثر ديمقراطية. بل على العكس من ذلك، تم الحفاظ على قوة الأحزاب والتنظيمات القديمة بواسطة توسيع حدود سيطرة الدولة واقتصادها، ليشمل عنوة مجموعة سكانية مجردة من الحقوق. الفئات الاجتماعية التي ناضلت، قبل سنة ١٩٦٧، للحصول على التمثيل والقوة السياسية أصبحت تكتفي الآن بالمنافع الاقتصادية التي تغدقها عليها الدولة مباشرة. هذا الوضع بالذات، الذي يتسم بسيطرة الدولة المباشرة على السكان وعلى تزويدهم باحتياجاتهم بدون وساطة الأحزاب، هو المميز للأنظمة اللاديمقراطية.

خلاصة

وافق إقامة دولة إسرائيل في سنة ١٩٤٨ تأسيس نظام ديموقراطي نتج عن إزالة النظام الاستعماري وسن قوانين وأحكام ديموقراطية من ناحية وبتأثير التقسيم الجغرافي لفلسطين الذي سمح بإقامة مجتمع متجانس ذي أغلبية سكانية يهودية^(٤). ولكن المشكلة الأساسية التي تفرض نفسها بعد إقامة نظام ديموقراطي هي تأسيس هذا النظام، أي تحديد الترتيبات التي تضمن استمراره عبر السنين حتى تغير الحزب الحاكم.

لتأسيس الديموقراطية هناك ضرورة ليس للبعد الشكلي المتمثل بإجراء انتخابات حرة ومنح حق التصويت المتساوي لجميع المواطنين فحسب، وإنما أيضاً للبعد المؤسساتي ذي الأهمية الجوهرية بالنسبة للديموقراطية. يتلخص هذا البعد في قيام تشكيلة حزبية قادرة على القيام بالوساطة بين الدولة وبين الفئات الاجتماعية القوية في المجتمع. وتتضمن هذه الوساطة تمثيل مصالح مختلفة ومتناقضة أمام الدولة وتحقيق خضوع المواطنين لقوانين الدولة ومؤسساتها. كذلك يتطلب تأسيس الديموقراطية فصلاً بين الدولة وبين الحزب الحاكم كشرط حيوي، لأن انعدام هذا الفصل يؤدي إلى وضع قد تكون فيه الدولة وسيلة يستعملها الحكام ضد الأحزاب والفئات الاجتماعية المعارضة. كما أنه من المهم، من ناحية ثانية، أن تملك الفئات الاجتماعية قوة كافية للتأثير على التشكيلة السياسية، إن كان ذلك عن طريق العمل بواسطة الأحزاب القائمة أو عن طريق إقامة أحزاب منافسة. بعد تحقيق هذين الشرطين يمكن الحديث عن الديموقراطية كنظام مؤسس.

تخفف التسهيلات التي تمنح أثناء عملية التحول الليبرالي من ضغط النظام على السكان، ولكن ذلك لا يمنع حالة تقوم فيها فئة سلطوية حاكمة بمحاولة إلغاء استقلالية الدولة، أو قطع الطرق المؤدية إليها على الفئات الاجتماعية المختلفة الساعية إلى التنظيم حزبياً. تأسيساً على ذلك، لا يمكن التمييز بين عمليتي التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي بدون تحويل المجال السياسي إلى مفهوم منفصل عن الدولة وعن الفئات الاجتماعية في المجتمع.

في نزاعات الستينات، طرح على بساط البحث مسألة استقلال الدولة عن حزب مباي، وقضية تمثيل فئات اجتماعية مختلفة في التشكيلية الحزبية. كان في التغييرات التي اقترح بن غوريون إجرائها عن طريق تغيير طريقة الانتخابات وقلب الهستدروت إلى نقابة عمالية عادية، نزوع إلى التحول الديمقراطي، هذا إذا اهتمنا أي علاقة مع شخصيته التسلطية ومآربه السياسية. في المقابل عمل ليفي اشكول، المعتدل والمنفتح، صاحب الشخصية المريحة الذي تعلقوا بالبتسامة شفتيه دائماً، على تعزيز قوة الحزب (باعتباره زعيم الحزب في ذلك الوقت) والهستدروت وعلى لجم ضغوطات الفئات الاجتماعية بهدف الحصول على التمثيل، وذلك عن طريق إشراك حزب احدوت هعبوداه في السلطة. عارض بن غوريون الأساس المحافظ في خطوات اشكول وحاربه بكل ما اوتي من قوة، ولكنه عرف، في النهاية، أنه من غير الممكن ان يصدر عن حزب مباي قرار يتنازل فيه عن مصدر قوته الأساسي أي الهستدروت.

على الرغم من نجاحها في انتخابات سنة ١٩٦٥، لم تكن خطط اشكول كافية للجم الضغوط المطالبة بالتحول الديمقراطي، مما جعل من المتوقع حدوث تغييرات في الخارطة السياسية مع اقتراب انتخابات سنة ١٩٦٩.

شكلت سياسات مباي ضد قوة العمال المنظمة قاعدة لتنظيم حزب واسع للطبقة الوسطى، تكون من توحيد حزب رافي مع الحزب الليبرالي، كما كانت أساساً لتوسيع القاعدة الطبقية لحزبي مبام وماكي. جاء الاحتلال في سنة ١٩٦٧ ليجهض هذه المسارات، وفرض السلطة الإسرائيلية على الفلسطينيين والقاء مهمة تنظيم وضبط العلاقات بينهم وبين سكان إسرائيل على عاتق الجيش لم يساعدا على استمرار عملية التحول الديمقراطي.

لا يمكن أن نتحدث، في ظل الاحتلال، عن دولة متمتعة باستقلال ذاتي لأنها ملتزمة، في الأساس، بتفضيل طرف من السكان (اليهود) على الطرف الآخر (الفلسطينيين)، كما أن مصالح فئات مختلفة من السكان اليهود نظمت بواسطة الدولة (الجهاز الأمني في الأساس) وليس بواسطة التشكيلية الحزبية.

يستند الادعاء بأن إسرائيل قد شهدت تحولاً ديموقراطياً منذ تولي ليفي اشكول منصب رئيس الوزراء في ١٩٦٣ وفي أعقاب "الانقلاب" الذي حصل في ١٩٧٧ على نظريتين واهيتين، كما أثبت التحليل آنف الذكر، وهما:

(أ) تنتهي حدود الدولة في الخط الاخضر وكل ما يجري خلف ذلك الخط لا يمت بصلة إلى السياسة والمجتمع في إسرائيل.

(ب) يعبر تنظيم فئات اجتماعية إسرائيلية مختلفة عن نمو مجتمع مدني يتمتع باستقلال ذاتي مقابل الدولة.

أرادت هذه المقالة أن تسند وجهة النظر التي ترى أن فكرة الثنائية المتناقضة (Dichotomy)، المجتمع المدني - الدولة، تزيد من الابهام الذي يعتري فحوى العمليات التاريخية أكثر مما تؤدي إلى ايضاحها. يمكن وجود عامل ثالث يتمثل في التنظيمات الحزبية من فحص عملية التحول

الديموقراطي عن طريق تقصي درجة استقلالية الدولة ومدى تمثيل الأحزاب للمصالح الاجتماعية المختلفة. لقد لجم حزب مباي هاتين العمليتين في سنة ١٩٦٥، كما أدى فرض سيطرة الدولة في العام ١٩٦٧ على فئة اجتماعية إضافية مجردة من الحقوق إلى تراجع ذي دلالة كما أسس نظاماً غير قادر، بطبيعة الأمر، على أن يكون ديمقراطياً بالرغم من الليبرالية واحترام حقوق التنظيم وإجراء الانتخابات الحرة التي يحق للمحظيين الحائزين على المواطنة الإسرائيلية المشاركة فيها. وعليه فإن كل نضال سياسي من أجل التحول الديموقراطي منذ ١٩٦٧ يدور، أولاً وقبل كل شيء، حول مطالبة الدولة بانتهاء الاحتلال.

لا شك في أن الأمل في إزالة الاحتلال، والاعتراف المتبادل بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية سوف يثير الكثير من الأسئلة، ليس فقط حول عمليات التحول الديموقراطي في المجتمع الفلسطيني وإنما في المجتمع الإسرائيلي أيضاً. ومن الممكن أن نشاهد في موازاة مسارات المصالحة والانفصال بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تنظيماً متجدداً للقوى السياسية من الطرفين يتمحور في هذه المرة حول قضايا اقتصادية واجتماعية واثنية وجنسية ودينية وغيرها، وليس حول قضايا النزاع السياسي كما كان سابقاً. وسيكون حجم أو عمق التحول الديموقراطي في المجتمعين مرتبطاً بتبلور وتطور مجموعات اجتماعية نشطة وقوية قادرة على صياغة المبنى الحزبي، وبدرجة مماثلة، على وضع قواعد عامة وشاملة لإدارة دولة مستقلة.

ملاحظات

- (١) لقد قمت بعرض هذا التمييز في وقت سابق في مقالي:
Grinberg "Weak State and Political Institutions", 1993.
- (٢) يمكن أن نقول أيضاً إن الحركات غير البرلمانية المؤيدة للسلام والمؤيدة للاستيطان تشكل جزءاً من المسار الديموقراطي الذي يتميز بتأثير قوى اجتماعية على الدولة. ولكن هذه الحركات ليست الا تعبيراً أحادي الجانب عن مواقف موجودة أصلاً في برامج الأحزاب القائمة حول النزاع الوطني، كما أن هذه الحركات لم تنفصل عن النظام السياسي القائم (1993, Ben Elizer).
- (٣) Kimmerling (١٩٨٩)، هو الباحث البارز الذي انشغل في كتاباته العديدة بهاتين المسألتين: توسيع حدود منطقة سيطرة الدولة ودور الدين في إضفاء الشرعية على هذا التوسيع.
- (٤) كما هو معلوم، فقد بقيت قضية انخراط الفلسطينيين داخل هذه الحدود أحد أسس التحول الديموقراطي، ابتداءً من عمليات الطرد في سنة ١٩٤٨، ومنع اللاجئين من العودة بعد ذلك وحتى فرض الحكم العسكري أداة رقابة على الفلسطينيين من مواطني إسرائيل. بعد ضعف الحكم العسكري في الستينات بدأ هؤلاء المواطنون بالانخراط في الديموقراطية الاسرائيلية تدريجياً.

مراجع

- (١) ايزنشادت، شموئيل نوح، ١٩٦٧، المجتمع الإسرائيلي. اصدار ماجنس، القدس. (عبري).
- (٢) بار زوهار، ميخائيل، ١٩٧٧، بن غوريون، عام عوييد، تل ابيب (عبري).
- (٣) جرينبرج، ليف، ١٩٩٣. الهستدروت فوق الجميع نابو، القدس (عبري).
- (٤) هوربتس، دان وليسالك، موشي، ١٩٧٧. من توطين السكان إلى الدولة، عام عوييد، تل ابيب. (عبري).
- (٥) توكتلي، راحيل، ١٩٧٩. أنماط سياسية في علاقات العمل في إسرائيل. أطروحة دكتوراة، جامعة تل ابيب. (عبري).
- (٦) يناي، نتان، ١٩٦٩. شرح في القمة. ليفين، ابشتاين، تل ابيب. (عبري).
- (٧) يناي، نتان، ١٩٨٢. أزمات سياسية في إسرائيل، كيتز، القدس. (عبري).
- (٨) شبيرا، يونتان، ١٩٧٨ الديمقراطية، مساده، رمات جان. (عبري).
- (٩) شاريت، موشي، ١٩٧٨، يوميات شخصية، عام عوييد، تل ابيب (عبري).
- (١٠) Ben Eliezer, Uri, "The Meaning of Political Participation in a Nonliberal Democracy", *Comparative Politics*, p. 297-412
- (١١) Grinberg, Lev Luis, 1991. *Split Corporatism in Israel*. Albany, SUNY Press.

-
- Grinberg, Lev Luis, 1993. "The Crisis of Statehood: A Weak State and strong political Institutions", *Journal of Theoretical Politics*, 5;89-107. (١٢)
- Kimmerling, Baruch, (ed.) 1989. *The Israeli State and Society*. Albany, SUNY Press (١٣)
- Medding, Perter, 1972. *Mapai in Israel: Political Organization and Government in a New Society*. Cambridge, Cambridge University Press. (١٤)
- Morris, Benny, 1987. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*. Cambridge, Cambridge University Press. (١٥)
- Przeworski, Adam, 1991. *Democracy and the Market*. Cambridge, Cambridge University Press. (١٦)

يتوجه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بالشكر لزملاء في مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل على تعاونهم المثمر الذي تجسد في منح مركزنا حق نشر هذه الدراسة في العالم العربي، التي كانت قد نشرت في: "عادل مناع وعزمي بشارة (محرران)، دراسات في المجتمع الإسرائيلي، كانون الأول، ١٩٩٥"، والى مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية على دعمها السخي لهذه السلسلة.